E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/CN.4/2003/L.23
11 April 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والخمسون

البند ١٠ من جدول الأعمال

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

إثيوبـــيا*، إكـــوادور*، إندونيســـيا*، أنغولا*، باكستان، بنغلاديش*، بوروندي*، توغو، تونـــس*، الجزائـــر، جمهورية تنزانيا المتحدة*، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشـــعبيـــة الديمقراطـــيـــة*، جمهوريـــة لاو الديمقراطية الشعبية*، روانـــدا*، زمبابـــوي، السنغـــال، الســـودان، سيراليـــون، الصين، غابون، غينيا الاستوائيـــة*، الفلبين*، فييـــت نام، الكاميرون، كوبـــا،كوت ديفوار*، الكونغو*، كينيا، ماليزيا، مدغشقر*، موزامبيق*، ميانمار*، نيجيريا*، هايتي*، اليمن*: مشروع قرار

٢٠٠٣/...- آثار سياسات التكيف الهيكلي والديون الخارجية على التمتع بجميع حقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى أن الغرض المتوخى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو التعزيز والحماية الكاملان لحقوق الإنســـان والحريات الأساسية، وإلى أن لكل إنسان الحق في التمتع بنظام اجتماعي ودولي يتسنى في ظله الإعمال الكـــامل للحقوق والحريات المنصوص عليها في الإعلان العالمي، وإلى أن جميع الدول أعلنت تصميمها، في إعلان الألفية، على احترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتقيد بأحكامه بصورة تامة،

---

* وفقا للفقرة ٣ من المادة ٦٩ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وإذ تؤكد أن أحد أغراض الأمم المتحدة يتمثل في تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية،

وإذ تشدد على أن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان قد وافق على دعوة المجتمع الدولي إلى بذل كل ما في وسعه من أجل المساعدة على تخفيف عبء الدين الخارجي الملقى على عاتق البلدان النامية، بغية تكملة الجهود التي تبذلها حكومات هذه البلدان من أجل التوصل إلى الإعمال التام للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعوبها،

وإذ تشدد على التصميم الذي أعرب عنه في إعلان الألفية على الاهتمام بمشاكل ديون البلدان النامية المنخفضة أو المتوسطة الدخل بصورة شاملة وفعالة باتخاذ تدابير متنوعة على المستويين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكنا في المدى الطويل،

وإذ تلاحظ مع القلق الشديد أن استمرار مشاكل الديون وخدمة الدين التي تواجهها البلدان النامية الفقيرة المثقلة بالديون يشكل أحد العناصر التي تؤثر سلبا على الجهود التي تبذلها هذه البلدان من أجل تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تدرك أنه بات هناك قبول أكثر لكون عبء الديون المتزايد الذي تواجهه معظم البلدان النامية المدينة، ولا سيما منها أقل البلدان نموا، غير مستدام ويشكل إحدى العقبات الرئيسية أمام إحراز تقدم في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر اللذين محورهما السكان، وأنه بالنسبة للكثير من البلدان النامة، وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، قيدت خدمة الديون الباهظة بشدة قدرتها على النهوض بالتنمية الاجتماعية وتقديم الخدمات الأساسية من أجل إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

وإذ تعي أن المشكلة الخطيرة المتمثلة في عبء الديون الخارجية لا تزال تشكل أحد أهم العوامل الحاسمة التي تؤثر تأثيرا سلبيا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتقنية، وكذلك على مستويات المعيشة في العديد من البلدان النامية، مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة ذات طابع اجتماعي،

وإذ تعرب عن قلقها لأنه على الرغم من إعادة جدول الديون مرارا وتكرارا، ما زالت البلدان النامية تنفق سنويا أكثر مما تتلقاه فعليا من المساعدة الانمائية الرسمية،

١- *تحيط علما* بتقرير الخبير المستقل المعني بآثار سياسات التكيف الهيكلي والديون الخارجية على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (E/CN.4/2003/10)، وتشدد على أن لسياسات التكيف الهيكلي وبرامج الإصلاح آثارا خطيرة على قدرة البلدان النامية على التقيد بإعلان الحق في التنمية وصياغة سياسات إنمائية وطنية تهدف إلى تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها؛

٢- *تعلم تمام العلم* أن برامج الإصلاح في مجال التكيف الهيكلي تولي اهتماما غير كاف لتوفير الخدمات الاجتماعية، وأن عددا قليلا فقط من البلدان هو الذي يتمكن من تحقيق زيادة متواصلة في معدلات النمو في ظل هذه البرامج؛

٣- *تسلم* بأن مؤشرات الديون بالنسبة للبلدان النامية قد أظهرت بعض التحسن في عام ٢٠٠١ مقارنة مع عام ٢٠٠٠، ولكنها تعرب عن القلق لأن العديد من البلدان، ولا سيما البلدان الأفريقية جنوب الصحراء، ما زالت ترزح تحت أعباء ديون خارجية ثقيلة مقارنة مع ناتجها القومي الإجمالي؛

٤- *تسلم أيضا* بأن عددا من البلدان الدائنة يعرض حاليا تخفيفا لعبء الديون على أساس ثنائي، بالإضافة إلى تخفيف عبء الديون المعروض في إطار نادي باريس، وظل يشطب الديون الرسمية للعديد من البلدان المنخفضة الدخل، وذلك جزئيا على نطاق يتجاوز الالتزامات المتعهد بها في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ورغم أن الأمر لا يزال يحتاج إلى إحراز الكثير من التقدم باتجاه تحقيق حل دائم لمشاكل المديونية التي تعاني منها البلدان النامية، وبشكل خاص أقل البلدان نموا والعديد من البلدان المنخفضة أو المتوسطة الدخل، لا تزال مستويات الديون الخارجية غير المقدور عليها تقف حجر عثرة في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتزيد من خطر الفشل في تحقيق أهداف الألفية المتعلقة بالتنمية والحد من الفقر؛

٥- *تسلم* بأن التخفيف من عبء الديون يمكن أن يلعب دورا رئيسيا في تحرير الموارد التي يمكن توجيهها لأنشطة تتفق وتحقيق النمو والتنمية المستدامين، بما في ذلك التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية، وبالتالي يتعين، عند الاقتضاء، المضي في اتخاذ تدابير التخفيف من عبء الديون بحزم وبسرعة؛

٦- *تذكر* بالدعوة الموجهة إلى البلدان الصناعية في إعلان الألفية من أجل تنفيذ البرنامج المعزز لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون دون مزيد من الإبطاء، والموافقة على إلغاء جميع الديون الرسمية الثنائية لهذه البلدان في مقابل التزامها بالحد من الفقر على نحو يمكن إثباته؛

٧- *تهيب* بالمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم لمتحدة، وتدعو مؤسسات بريتون وودز، وكذلك القطاع الخاص، إلى اتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة لتنفيذ الالتزامات والاتفاقات والقرارات التي اتخذتها المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان والمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ولا سيما منها المتعلقة بمسألة مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية، وتؤكد بهذا الخصوص الحاجة إلى ما يلي:

(أ) التنفيذ السريع والفعال والكامل للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي ينبغي أن تمول بكاملها من الموارد الإضافية، والقيام، حسب الاقتضاء، بمراعاة ما يلزم من تدابير لمعالجة أية تغييرات أساسية في

الأوضاع الاقتصادية للبلدان النامية المثقلة بالديون التي لا تستطيع أن تتحملها نتيجة لكوارث طبيعية أو خسائر كبيرة في معدلات التبادل التجاري أو نتيجة الصراعات، مع وضع المبادرات التي اتخذت للحد من الديون غير المسددة في الاعتبار؛

(ب) التشجيع على استكشاف آليات مبتكرة لمعالجة مشاكل ديون البلدان النامية، وخاصة منها أقل البلدان نموا والبلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

٨- *تشير* إلى التعهد المذكور في الإعلان السياسي الوارد في مرفق قرار الجمعية العامة د-٢/٢٤، المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين، وهو تعهد يقضي بإيجاد حلول فعالة ومنصفة وذات توجه انمائي ومستديم لأعباء الدين الخارجي وخدمة الديون الملقاة على عاتق البلدان النامية؛

٩- *ترحب* بما خلص إليه البيان بشأن الفقر والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي اعتمدته اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ٤ أيار/مايو ٢٠٠١، من أن بعض العقبات الهيكلية التي تعترض استراتيجيات الدول النامية لمكافحة الفقر تقع خارج نطاق سيطرة هذه الدول في ظل النظام الدولي المعاصر، وأنه لا بد من الإسراع باتخاذ تدابير لإزالة هذه العقبات الهيكلية العالمية، كالديون الخارجية التي لا يمكن تحملها، واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وعدم وجود نظام تجاري واستثماري ومالي متعدد الأطراف يتسم بالإنصاف؛ وإلا لتضاءلت فرص النجاح المستدام لاستراتيجيات بعض الدول الوطنية لمكافحة الفقر؛

١٠- *تشدد* على ضرورة تولي البلدان قيادة البرامج الاقتصادية الناشئة عن الديون الخارجية وربط قضايا السياسات الاقتصادية الكلية والمالية لهذه البرامج، على قدم المساواة وبصورة متسقة، بإنجاز الأهداف الإنمائية الاجتماعية الأوسع، مع مراعاة خصائص البلدان المدينة وظروفها واحتياجاتها المحددة؛

١١- *تؤكد* أن ممارسة الحقوق الأساسية لسكان البلدان المدينة في الحصول على الغذاء، والمسكن، والملبس، والعمل، والتعليم، والخدمات الصحية، والتمتع ببيئة صحية، لا يجوز أن تخضع لتطبيق سياسات التكيف الهيكلي وبرامج النمو والإصلاحات الاقتصادية الناشئة عن الديون؛

١٢- *تقرر* تجديد ولاية الخبير المستقل لمدة ثلاثة أعوام وتطلب منه أن يقدم إليها سنويا تقريرا تحليليا بشأن تنفيذ هذا القرار، مع إيلاء اهتمام خاص لآثار عبء الدين الخارجي والسياسات المنتهجة لمواجهتها على قدرة حكومات البلدان النامية على اعتماد سياسات وبرامج من أجل التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك التوصية بالتدابير والإجراءات التي يمكن اتخاذها للتخفيف من حدة هذه الآثار، ولا سيما في أشد البلدان فقرا وأكثرها مديونية؛

١٣- *تطلب* إلى الأمين العام أن يوفر للخبير المستقل كل المساعدة اللازمة، وبخاصة ما يحتاج إليه من موظفين وموارد من أجل أداء مهامه؛

١٤- *تحث* الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على التعاون الكامل مع الخبير المستقل للاضطلاع بولايته؛

١٥- *تحث* الدول والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص على اتخاذ تدابير عاجلة لتخفيف عبء الديون على البلدان النامية التي تعاني بوجه خاص من فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقل المناعة المكتسب (الإيدز)، وذلك لتحرير المزيد من الموارد المالية واستخدامها في مجالات الرعاية الصحية والبحوث وتوفير العلاج للسكان في البلدان المتأثرة؛

١٦- *تشدد*، عند النظر في إقامة آلية جديدة لتسوية الديون، على أهمية إجراء مناقشات واسعة النطاق في المنتديات الملائمة، بمشاركة جميع الأطراف الفاعلة التي يهمها الأمر؛

١٧- *تكرر رأيها* وأنه من أجل ايجاد حل مستديم لمشكلة الديون، يلزم إجراء حوار سياسي بين البلدان الدائنة والبلدان المدينة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، في نطاق منظومة الأمم المتحدة، على أساس مبدأ تقاسم المصالح والمسؤوليات؛

١٨- *تكرر طلبها* إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يولي اهتماما خاصا لمشكلة أعباء الديون للبلدان النامية، ولا سيما أقلها نموا، وخاصة للأثر الاجتماعي المترتب على التدابير الناشئة عن الديون الخارجية؛

١٩- *تقرر* مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال؛

٢٠- *توصي* المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد المقرر التالي:

"إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علما بقرار لجنة حقوق الإنسان ٢٠٠٣/... المؤرخ ...نيسان/أبريل ٢٠٠٣، يوافق على قرار اللجنة تجديد ولاية الخبير المستقل المعني بآثار التكيف الهيكلي على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لمدة ثلاثة أعوام، ويطلب منه تقديم تقرير تحليلي إلى اللجنة على أساس سنوي حول تنفيذ القرار ٢٠٠٣/...، مع إيلاء اهتمام خاص بآثار عبء الدين الخارجي والسياسات المعتمدة لمواجهتها على قدرة حكومات البلدان النامية على اعتماد سياسات وبرامج من أجل التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك التوصية باتخاذ التدابير والإجراءات التي يمكن اتخاذها للتخفيف من حدة هذه الآثار، ولا سيما في أشد البلدان فقرا والبلدان المثقلة بالديون. كما يوافق المجلس على طلب اللجنة من الأمين العام أن يوفر للخبير المستقل كل المساعدة اللازمة، وبخاصة ما يحتاج إليه من موظفين وموارد من أجل أداء مهامه".

- - - - -